

تفسير البحر المحيط

@ 322 % (وفي كل شيء له آية % .

تدل على أنه واحد .

%) .

قال معناه الزمخشري غير إنشاد الشعر . هدى : تقدم الكلام على الهدى في قوله : { هُدًى }
لَلْمُتَّقِينَ } ، ونكره لأن المقصود هو المطلق ، ولم يسبق عهد فيه فيعرف . والهدى
المذكور هنا : الكتب المنزلة ، أو الرسل ، أو البيان ، أو القدرة على الطاعة ، أو محمد
رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، أقوال . فمن تبع : الفاء مع ما دخلت عليه جواب لقوله : {
فَلَمَّا يَأْتِ تَيَذَّكُّمُ } . وقال السجاوندي : الجواب محذوف تقديره فاتبعوه ، انتهى .
فكأنه على رأيه حذف لدلالة قوله بعده : { فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ } . وتطافت نصوص
المفسرين والمعربين على أن : من ، في قوله : فمن تبع ، شرطية ، وأن جواب هذا الشرط هو
قوله : { فَلَا خَوْفٌ } ، فتكون الآية فيها شرطان . وحكى عن الكسائي أن قوله : { فَلَا
خَوْفٌ } جواب للشرطين جميعاً ، وقد أتقنا مسألة اجتماع الشرطين في (كتاب التكميل) ،
ولا يتعين عندي أن تكون من شرطية ، بل يجوز أن تكون موصولة ، بل يترجح ذلك لقوله في
قسمه : { وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا } ، فأتى به موصولاً ، ويكون قوله : {
فَلَا خَوْفٌ } جملة في موضع الخبر . وأما دخول الفاء في الجملة الواقعة خبراً ، فإن
الشروط المسوغة لذلك موجودة هنا . .

وفي قوله : { فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ } ، تنزيل الهدى منزلة الإمام المتبع المقتدى به ،
فتكون حركات التابع وسكناته موافقة لمتبوعه ، وهو الهدى ، فحينئذ يذهب عنه الخوف
والحزن . وفي إضافة الهدى إليه من تعظيم الهدى ما لا يكون فيه لو كان معزاً فالألف
واللام ، وإن كان سبيل مثل هذا أن يعود بالألف واللام نحو قوله : { إِلَّاهِي فِرْعَوْنُ
رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ } ، والإضافة تؤدي معنى الألف واللام من التعريف
، ويزيد على ذلك بمزية التعظيم والتشريف . وقرأ الأعرج : هداي بسكون الياء ، وفيه الجمع
بين ساكنين ، كقراءة من قرأ : ومحياي ، وذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف . وقرأ عاصم
الجدري وعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن أبي عمر : هدي ، بقلب الألف ياء وإدغمها في ياء
المتكلم ، إذ لم يمكن كسر ما قبل الياء ، لأنه حرف لا يقبل الحركة ، وهي لغة هذيل ،
يقلبون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم ، وقال شاعرهم : % (سبقوا هوي
وأعنقوا لهواهم % .

فتخرموا ولكل قوم مصرع .

. %)

{ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ } : قرأ الجمهور بالرفع والتنوين ، وقرأ الزهري وعيسى
الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن ، وقرأ ابن محيص باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين
وجه قراءة الجمهور مراعاة الرفع في { وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } ، فرفعوا للتعادل . قال
ابن عطية : والرفع على أعمالها إعمال ليس ، ولا يتعين ما قاله ، بل الأولى أن يكون
مرفوعاً بالابتداء لوجهين : أحدهما : أن إعمال لا عمل ليس قليل جداً ، ويمكن النزاع في
صحته ، وإن صح فيمكن النزاع في اقتياسه . والثاني : حصول التعادل بينهما ، إذ تكون لا
قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما . ووجه قراءة الزهري ومن وافقه أن
ذلك نص في العموم ، فينفي كل فرد من مدلول الخوف ، وأما الرفع فيجوز له وليس نصاً ،
فراعوا ما دل على العموم بالنص دون ما يدل عليه بالظاهر . وأما قراءة ابن محيص فخرجها
ابن عطية على أنه من إعمال لا عمل ليس ، وأنه حذف التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال . وقد
ذكرنا ما في إعمال لا عمل ليس ، فالأولى أن يكون مبتدأ ، كما ذكرناه